الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

حتمية تطوير الحكم المحلى ـ ودور المحافظات في التنمية الشاملة

ورقة مقدمة من

د/ حماد عبدالله حماد

عضو اللجنة الاقتصادية

تقديم:

التنمية الشاملة تعتمد اساسا على فكر منظم، واستراتيچيات متكاملة ـ وتفهم كامل لكل دور.

ولعل ما ورد فى فقرات متعددة من حديث السيد الرئيس محمد حسنى مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى يشير بشكل واضح الى طموحات ـ وفكر القيادة السياسية فى هذا الاتجاه ـ وقد جاء التالى :

" أدخال تحسن ملموس ، مستمر فى خدمات وأداء الاجهزة الحكومية التابعة لجميع الوزرات والمحافظات"

فقرة أخرى :

"... أن مسيرة الاصلاح ـ تقتضى التركيز على أهداف اقتصادية يتحتم تحقيقها ـ ويتحتم ان نشارك جميعا بالفكر والعمل والمال ـ من أجل انجازها"

فقرة أخرى :

".. أن معيار الانجاز الحقيقى ـ والحكم على كفاءة الاداء لمؤسسات الدولة ـ فى المرحلة القادمة ـ سوف يكون مرجعه المشروعات الجديدة التى تمت اقامتها ـ وحجم العمالة التى استوعبتها هذه المشروعات، وتطور الصادرات الى الاسواق العالمية "

ولعل هذه الورقة تقدم فكراً ـ لا داعى أنه جديداً ولا استطيع أن أجزم بأن تنفيذه يمثل صعوبة أمام تحديات وطموحات القيادة السياسية والاجهزة التنفيذية ـ والتشريعية ـ والشعبية الطموحة.

كما أننى قد أذهب الى ان ما سيطرح هنا ـ هو فى متناول فكر ـ كل قيادة مصرية وطنية ـ سواء كانت فى موقع مسئولية تنفيذية أو بحثية.

دورالمحافظات فى التنمية الشاملة

لعل أهم ما يجب أن ترتكز عليه برامج التنمية الشاملة والمتواصلة فى مصر ـ هو أحداث تغير جذرى فى دور المحافظات ـ حتى يمكن ان تشارك فى خطط التنمية وتواصلها ـ وتنميتها ـ بل وتصعيد التنمية فيها ايجابا فى الانتاج ، ايجابا ايضا فى عملية تنظيم معدل النمو السكاني.

ولعل أى تجربة تخضع نتائجها للنجاح السريع أو البطيء أو الفشل.

والانجاز يمكن قياسه بسهولة شديدة كما ورد فى الفقرة الثالثة من حديث السيد الرئيس والتى اوردناها فى تقديم هذه الورقة.

كما يمكن تحديد مسئولية عدم التقدم ـ سواء كان ذلك اداريا أو تمويليا أو غيره وتعى القيادة السياسية تماماً حجم التحديات التى تواجه طموحاتها ـ خلال المرحلة القادمة ونحن على مشارف قرن جديد.

ولذلك فإن التخطيط لوضع رؤية لتغيير دور المحافظات هى من وجهة نظرى ـ حتمية وضرورة لا غنى عنها فى ظل متطلبات وطنية ، اقتصادية ، اجتماعية تنعكس بشكل قوى وواضح سياسيا على الوطن ومن ثم على المنطقة.. وعليه فان التصور المطروح يمكن تحديده فى نقاط واضحة.

أولا : وضع تخطيط اقليمى لمحافظات مصر كلها:

تعتمد أول ما تعتمد على عملية التكامل الاقتصادى بينها ـ ويتاتى ذلك من خلال الدراسات الكثيرة الموجودة لدى جهات متعددة فى مصر ـ مثل وزارة الحكم المحلى ـ المجالس القومية المتخصصة وغيرها.

والتى تشير جميعا الى الإمكانيات الاقتصادية فى كل محافظة ـ وكذلك الامكانيات البشرية ونوعيتها.

ثانيا: وضع تصور ادارى للمحافظات فى ظل التخطيط الاقليمى :

يعتمد اساسا على تكامل الاستقرار الاقتصادى الكلى للدولة.

بحيث يكون الهدف الرئيسى هو : ـ

١ـ تجاوز معدل النمو فى الناتج المحلى (المحافظة أو الاقليم) معدل نمو السكان.

وهذا يمكن تحقيقه بدراسة منفردة لكل اقليم يحدد من خلاله:

أ ـ حجم الاستثمارات:

وتوزيعها بين القطاعات المختلفة وكذلك الطاقات المتجددة والبنية الاساسية للاقليم واحتياجاتها.

ب ـ مناخ الاستثمار:

وكيفية تشجيعه ويمكن ان يختلف كل أقليم عن الآخر سواء كان نوعية حوافز الاستثمار أو فى تطبيق نظام ضريبى محدد ويختلف عن أقليم آخر وايضاً فى النظام التشريعى للتنمية فى ظل مناخ الاقليم.

جـ ـ التسويق :

وتوجيهاته التصديرية ـ سواء داخل الدولة أو الى خارجها ـ والمتطلبات التى يحتاجها الاقليم بعينه ولا يحتاجها اقليم اخر.

ثالثاً: اختيار المحافظين والهيكل الادارى للاقليم:

١ـ عندما نصل الى تخطيط اقليمى يتميز بالتكامل ـ وليكن على سبيل المثال وليس الحصر ـ أن يشمل الاقليم اكثر من محافظة ـ يتطلب هذا ان يحرر دور المحافظ من مركزية الادارة فى القاهرة حتى لا يصبح سكرتيراً تنفيذياً للوزارات فى الحكومة المركزية بالقاهرة ـ مع وضع الضوابط اللازمة.

٢ـ أتوقع ان يكون اختيار محافظ الاقليم فى ظل المناخ الاجتماعى الذى نعيشه الأن ـ خاصة وأن نسبة الامية العالية التى نعانيها ـ يجب أن يكون بالتعيين من قبل القيادة السياسية شريطة ان يتقدم لهذه الوظيفة ـ أكثر من متقدم واحد ـ بعد أخذ فرصة زمنية محددة ـ لكى يضع كل من المتقدمين تصوره عن كيفية انجاز خطة الاقتصاد الكلى للدولة من خلال الاقليم المتقدم لوظيفة قيادته.

٣ـ يجب ان يكون الهيكل الادارى للاقليم ـ هو هيكل مؤسسى من المؤسسات اقتصادية .

فالمحافظ فى المقام الأول هو رئيس مجلس أدارة الاقليم وتعمل المؤسسة (الاقليم) بكل طاقتها الانتاجية

والسياسية والاجتماعية فى ظل منظومة التنمية الشاملة والتوجيهات الوطنية العليا ويستتبع ذلك أن يكون هناك اعضاء مجالس ادارة من ذوى الخبرة ـ والكفاءة ومن الشباب المعد اعدادا متميزاً لكى يتعاون محافظ الاقليم فى أدارة مجتمعاته ـ وتحدد المسئوليات كما هو وارد بالبند ثانياً.

ولعل هذا يقودنا الى ورقة قد تقدمت بها فى اللقاء السنوى الرابع للجنة الشئون المالية والاقتصادية فى يناير ١٩٩٥ .

عن " التنمية الشاملة ـ وتعظيم فاعلية العمل الحزبى والشعبى كمدخل للمواجهة"

حيث ورد فى هذه الورقة صعوبة توفير ميزانيات تكفى طموحات محددة ـ مثل التخطيط الاقليمى للمحافظات.

ولعلنى أكون أكثر تفائلاً حينما أرى بان الصعوبة ليست فى التمويل ـ ولكن الصعوبة الشديدة فى نظام الادارة وامكانية الوصول الى حد كافى من الاكتفاء الذاتى أو الاكتفاء المتبادل بين الاقاليم وبعضها من الدرجة الاولى ـ ثم المصالح المتبادلة بين الاقاليم والجهات الاخرى فى الدولة ـ ممن سيجد ان هناك تفاعل من المشاركة فى المصالح بين أقليم بعينه وجهة بعينها سواء قطاع خاص أو أعمال عام أو بحثية.

ولعل ضيق حجم المساحة المخصصة للمشاركة فى المؤتمر ـ لا تسمح بتفاصيل أكثر فى هذا المجال.

ولكن أعتقد بان التوجيهات السياسية فى مصر ـ تدعونا بشدة الى ان نضع فقرة من فقرات خطاب السيد الرئيس موضع اهتمام خاص "أن مسيرة الاصلاح ـ تقتضى التركيز على أهداف اقتصادية يتحتم تحقيقها ـ ويتحتم ان نشارك جميعا بالفكر والعمل والمال من أجل انجازها"

ولعل هذه الفقرة من الخطاب ضمن توجيهات عديدة ـ تضع حتميات على كل مهتم وطنى ان يخطط ويشارك فى وضع ملامح للمستقبل من خلال تحرك وطنى ـ وان يضع كل منا فى اعتباره ان مصلحة الوطن العليا ـ فوق مصالح الافراد والجماعات.